

شرح الأسماء الحسنى

[126] فلا شريك لها من نوعها وهى بسيطة ان جنسها مضمن في فصلها وفصلها مضمن في جنسها وان كان لها شريك في جنسها ووجودها وكان لها اجزاء عقلية كجوهر مستعدا ومهية ووجود وتفارق الاحدية من الواحدية في النقطة من حيث انتفاء الاجزاء المقدارية عنها وكذا الاعراض من المهيئات التامة من حيث انتفاء الاجزاء الخارجية عنها وان كان لها الاجزاء العقلية وكذا الاجناس القاصية والفصول الاخيرة من المهيئات الناقصة من حيث انتفاء الاجزاء العقلية ايضا عنها وتفارق الواحدية من الاحدية في الاجرام الفلكية من الافلاك الكلية والجزئية والكواكب السيارة والثابتة حيث ان كلا منها نوعها منحصر في شخص ولا شريك لها في نوعها وان كان لها شريك في جنسها بوجودها كما مر ولو اعتبر النفى بالكلية كانتا من الصفات المختصة به تعالى إذ ما من موجود الا وله شريك في الوجود بخلافه تعالى إذ لا ثنى له في الوجود ولا في توابعه وما من موجود الا وهو زوج تركيبى له مهية ووجود ووجه إلى الرب ووجه إلى النفس بخلافه تعالى فان مهيته انيته إذا عرفت هذا فنقول اما بيان المطلب الاول اعني نفى التركيب من الاجزاء مطلقا فهو ان الاجزاء اما موجودة بوجودات متعددة أو بوجود واحد الثاني هو الاجزاء العقلية التحليلية والاول قسمان فانها مع انها موجودة بوجودات متعددة اما متباينة في الوضع فهي الاجزاء المقدارية واما غير متباينة في الوضع فهي الاجزاء الخارجية اعني المادة والصورة وبعد تمهيد هذا نقول على حذو ما قال السيد المحقق الدامادس في التقديسات فانه بعد تأصيل اصلين احدهما ان الواجبين لو فرضنا كان بينهما الامكان بالقياس وثانيهما ان تضام الحقايق المتباينة بالنوع المختلفة بالجنس ليس يستحق ان يفيد تحصلا نوعيا ويحصل ذاتا احدية بل ربما يستوجب تصنفا أو يحصل هوية شخصية افاد انه إذا كانت له اجزاء عقلية أو عينيه فهي اما باسرها جازيات المهية هالكات الحقيقة في حيز نفس الذات أو باسرها قيومات واجبات بالذات أو متشابهة من الحائز بالمهية والواجب بالذات فالاول كانه غريزى الاستحالة فطرى البطلان فكيف يسوغ ان يتصح الحق المحض من الباطلات الصرفة ويتحصل الغنى المطلق والفعلية الحق من الفاقرات البحتة والهالكات السارجة والثانى مستبين الفساد بما دريت ان الواجبات بالذات ان فرضت لا يتصور الا وهى ذوات متباينة متفارقة ومتفقة في الوجود لصحابة اتفاقية لا لعلاقة ذاتية لزومية فكيف تتاحد منها حقيقة وحدانية محصلة فكل واحد اذن هو القيوم الواجب بالذات فلننظر في بساطته والثالث تضام الحقايق المتباينة المنفصل كل واحد منها عن ساير

